مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

العدد السادس عشر
16
ديسمبر 2022

OPEN ACCESS

الاختلاف في الحركة والسكون بين لغة قيس وغيرها من اللغات
دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية

د. نايف بن حسين محسن الحارثي *

nhharthi@uqu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2022/08/19م	تاريخ القبول: 2022/11/10م

الملخص:

عرضت هذه الدراسة لوجه من أوجه الاختلاف بين لغة قيس وغيرها من اللغات في الحركة والسكون، من خلال إبراز صور مختلفة، وأشكال متنوعة لهذا الاختلاف. يهدف هذا البحث إلى ربط الاختلاف عند قيس في الحركة والسكون بالقراءات القرآنية، محاولًا إيجاد عِلّة لهذا الاختلاف، عن طريق تحليل المفردات، ودراسة حركة الحرف المُغيّر وسكونه. وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث: اعتمدت في تقسيمها على سكون الحرف، والحركة المعدول إليها في لغة قيس. وقد أثبتت أنّ الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف في الحركة والسكون تجري في ضوء القراءات القرآنية، فشملت المتواترة منها والشاذة، وأنّ لغة قيس لم ترتبط بقارئ معيّن، بل جاءت قراءة بعضهم بلغتين مختلفتين، كما أثبتت هذه الدراسة أنَّ ارتباط الكلمة بصورة البناء هو التفسير الذي يراه الباحث منسجمًا مع معظم الكلمات التي تناولناها.

الكلمات المفتاحية: لغة قيس، الحركة والسكون، القراءات القرآنية، الدراسات الصرفية.

* أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - الكلية الجامعية بالجموم - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحارثي، نايف بن حسين محسن، الاختلاف في الحركة والسكون بين لغة قيس وغيرها من اللغات - دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع16، 2022: 68-110.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد السادس عشر 16
ديسمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS

Kinemics and Null Vowel Variations among Qais and other Recitation Modes of Quran: A Morphological Study

Dr. Nayef Hussain Muhsen Al-Harthei*

nhharthi@uqu.edu.sa

Received: 19-08-2022	Accepted: 10-11-2022

Abstract:

This study aims to identify how Qais Mode of Quran recitation differ from other recitation ways in terms of kinemics and Arabic null vowel, attempting to justify such variation through lexical analysis and consonant kinemics and null vowel realization. The study consists of an introduction and four sections. The First section deals with null vowel realization (sukoon), while the second section focuses on accusative case marker *fatah* diacritic. The third section is concerned with the genitive case marker *kasr*. The fourth section discusses the nominative case marker of *dham.* The study concluded that Quran modes of recitations showed frequent and rare lexical kinetic and null vowel variations and that Qais recitation mode was not associated with a particular reciter. The study also demonstrated that word association with a particular case marker explains the consistency of the words dealt with in the study.

Keywords: Kinetics and Null Vowel Realization, Quran Recitation Modes, Syntactic Studies, Morphological Studies.

*Assistant Professor of Morphology & Syntax, Department of Arabic Language, Al Gamoom University College, Um Al-Qura University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Harthei, Nayef Hussain Muhsen, Kinemics and Null Vowel Variations among Qais and other Recitation Modes of Quran: A Morphological Study, Journal of Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 16, 2022: 68 -110.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد،

فإنّ اللغة بمختلف أصولها، وفروعها لا تخضع لمعيار ثابت، ولا لنظام صارم، بل يَعْتوِرها من التغييرات ما يعتورها، وهذه التغييرات تكون بسيطة في بدايتها، فيسهل ملاحظة الفوارق التي حدثت بين المُغيَّر والمُغيَّر عنه.

وإذا سلمّنا بأن أصل اللغات واحد، ألفينا هذا التشظّي الذي جرى بين اللغات على مرّ السنين، ومع توالي القرون والأزمان، اندثر الأصل، أو ربما خَفِيَ معرفة الفرع بين اللغة واللهجة، واختلط العام بالخاص، فازدادت الفوارق.

وكلّ يوم يمرّ تتولّد أشكال وصور للتعبيرات الإنسانية، فمنها ما يظلّ في محيطه الخاص، فيموت بموت أصحابه، ومنها ما يبقى لفترات طويلة، فينهض اللفظ، ويجري على ألسنة الناس، فيتناقلونه قرونًا عديدة، ومع هذه الحياة المتجدّدة لتلك اللغة أصبح من الصعوبة بمكان ردّ الألفاظ إلى جذورها اللغوية.

فالعربيّة من حيث المبدأ كغيرها من اللغات تختلط وتتشظّى، لكنّها امتازت بخصيصة رفعت من شأنها، فقد حفظها الله بحفظ كتابه وسنّة نبيه، فعلت مكانتها، ودُوِّنت أشعارها وأقوالها.

لقد تكفّل رواة اللغة من الرعيل الأول بتتبّع الألفاظ، ونسبتها إلى أصحابها، فجالوا في الأمصار، وسمعوا من القبائل، فكوّنوا رصيدًا لا بأس به من الاختلاف الذي يجري بين اللهجات، لكن هذا الاختلاف لا يُمثّل إلا يسيرًا من المُتّفق عليه فيها.

وبينما تكفّل الرواة بجمع ما استطاعوا من ألفاظ، فدَوّنوا، أو نقلوا ما سمعوا، عكف من جاء بعدهم على دراسة أوجه هذا الاختلاف، ذاكرين أسباب ذلك، مُفسّرين تارة، ومُحتجّين تارة أخرى.

وقد عقد ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بابًا سمّاه: القول في اختلاف لغات العرب، عرض فيه أوجهًا من ذلك؛ إلا أنّ ذلك يظلّ في دائرة الوجه والمثال، فكان من جملة ما ذكر: اختلافهم في الحركة والسكون، وهو الوجه الذي ارتضيته ليكون المُحرّك للاختلاف بين قيس وغيرها من القبائل، ثمّ إني رأيت أن يسمو هذا البحث ويرتقي فيطلب كاتبه وقارئه الأجر من الله؛ لارتباطه بالقراءات القرآنية، فكان عنوانه: الاختلاف في الحركة والسكون بين لغة قيس وغيرها من اللغات: دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية.

أهمّية هذا البحث وأسباب اختياره:

وتبرز أهمية هذا البحث من خلال دراستة أحد مظاهر الاختلاف بين اللهجات، التي تمثّل أحد أوجه الاختلاف بين القراءات القرآنية، فدراسة لهجة من اللهجات، وربطها بالقراءة المُعتبرة يُثبتها لهجة من اللهجات الصحيحة، ويُقوّيها؛ لورودها على لسان القارئ، المُتصل بالسند الصحيح عن النبي ﷺ.

وتزداد أهمية هذا البحث إذا علمت أنّ من شروط قبول القراءة موافقتها وجهًا من وجوه العربيّة، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله النظر في بعض القراءات الشاذة وما إذا كان يمكن إثباتها كإحدى القراءات الصحيحة، ولا يخفى عليك أنّ وسم القراءة بالشذوذ لا يعني عدم صحتها، وإنما خروجها عن المتواتر الذي حدّه بعض المتقدمين بالقراءات العشر.

أمّا عن سبب اختياري لهذا البحث فإنّي رأيت اللهجات العربية مبثوثةً في كتب التراث دون أن يربطها رابط، فجاءت مُشتّتة محدودة بموضعها، لا يضبطها ضابط، ولا يجمعها كتاب، وأمّا ما ورد من كتب في ذلك فقد جاءت عامّة لا تخصّ قبيلة بعينها، ولا تُميّز وجهًا عن وجه، فجاءت أوجه الاختلاف متناثرة بين الحركة والسكون، والتقديم والتأخير، والإبدال، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، فاخترتُ الاختلاف في الحركة والسكون في لغة قيس خاصة، فيكون الموضوع محدودًا، وهذا أولى من البحث في العموميات التي تفقد البحث أهدافه المنشودة.

وفي المقابل فقد اختلفت بعض القراءات القرآنية من جهة الحركة والسكون، فإمّا أنّها جاءت مُجرّدة غير مرتبطة بلهجة من اللهجات، أو أنّها جاءت منسوبة إلى قيس أو غيرها من القبائل، لكنّها

لم تُعزَ لأحد القراء، فكانت مهمّة الباحث جمع ما تشتّت منها، وربط ما ورد من الاختلاف بين لهجة قيس وغيرها بالقراءة.

ولا يقتصر جهد الباحث على جمع شتات ما تفرّق، ولا ربط ما اختلف في الحركة والسكون بالقراءات القرآنية، بل يتجاوز إلى محاولة معرفة سبب هذا الاختلاف، عن طريق وضع افتراضات لهذا البحث مشفوعة بأسئلة البحث التي يتوقع الباحث الإجابة عنها.

مشكلة البحث و افتراضاته وأسئلته:

تكمن مشكلة هذا البحث في ورود ألفاظ وقع فيها الاختلاف بين قيس وغيرها من القبائل من جهة الحركة والسكون، فكان لزامًا على الباحث جمع شتاتها، وربطها بالقراءات القرآنية، ومحاولة إيجاد تفسيرات لذلك الاختلاف.

أمّا السؤال الرئيس الذي يتوقّع الباحث الإجابة عنه فهو:

هل الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف بين قيس وغيرها من اللغات من جهة الحركة والسكون تجري في ضوء القراءات القرآنية؟

وينبثق عن هذا التساؤل ما يأتي:

هل كانت تلك الألفاظ مشفوعة بالمأثور؟ أو كانت لا تؤيدها قراءة، ولا سند مُتصل؟

هل كانت تلك الألفاظ تجري في ضوء القراءات المعتبرة؟ أو كانت محدودة بالقراءات الشاذة؟

هل كان للّهجة دور عند القراء في تفضيل قراءة على أخرى؟ أو كان ذلك متصلًا بالمسموع فقط؟

هل ارتبط العدول في الحركة والسكون عند قيس بقارئ معين؟ أو وردت تلك اللهجة عند جميع القراء؟

ما التفسير الذي جعل قيسًا تميل عن الحركة إلى السكون، أو العكس؟ وما هو السبب في عدول قيس عن الحركة إلى حركة أخرى؟

وفي ضوء تلك الأسئلة يفترض الباحث ما يأتي:

افتراضات البحث:

لغة قيس لها ارتباط بالمأثور وسند مُتصل بالقراءات القرآنية.

لغة قيس لم يكن لها ارتباط بالقراءات القرآنية، وجاءت مخالفة لما عليه القراء، فبقيت بمعزل عنها.

لغة قيس ارتبطت بالقراءات المتواترة فقط.

لغة قيس ارتبطت بالقراءات الشاذة فقط.

لغة قيس ارتبطت بالقراءات المتواترة والشاذة على حدٍّ سواء.

كان للّهجة أثرٌ في اختيار القراءة فارتبطت لغة قيس بأحد القراء، فأصبحت تُمثّل منهجًا لذلك القارئ.

لم يكن للّهجة دور في اختيار القارئ قراءة على أخرى، وبقيت بمعزل عن اختلاف اللغات، ومرتبطة بالسند المُتّصل فقط.

يُعدّ التخفيف السبب الرئيس لعدول قيس عن الحركة أو السكون.

لم يكن الثقل عِلّة مُطّردة لميل قيس من حركة إلى أخرى في جميع المفردات.

كان لمخرج الحرف أثر في اختلاف الحركة والسكون بين قيس وغيرها من القبائل.

يُعدّ الاختلاف في الحركة والسكون بين قيس وغيرها من القبائل اعتباطيًا، فهو لا يخضع لقاعدة أو تفسير مُعيّن.

هناك تفسير آخر لجنوح قيس عن الحركة أو السكون.

ويهدف هذا البحث إلى ربط الاختلاف عند قيس في الحركة والسكون بالقراءات القرآنية، محاولًا إيجاد عِلّة لهذا الاختلاف عن طريق تفكيك المفردات، ودراسة حركة الحرف المُغيّر وسكونه.

الدراسات السابقة:

لقد عُني القدماء بالدراسات اللهجية فجاءت مبثوثة في مصنفاتهم، واختصّت مصنّفات أخرى بذلك؛ إلا أنّها لا تخصّ قبيلة بعينها، ومع ذلك فهي قليلة باعتبار أنّ اللهجات كانت تُدرس في ضوء القاعدة والشاهد الشعري.

أمّا في العصر الحديث، فإنّ دراسة اللهجات أخذت حظًّا كبيرًا من البحث والتنقيب، ومن الدراسات التي تناولت اللهجات ما يأتي:

اللهجات العربية في القراءات القرآنية لِـ: عبده الراجحي.

في اللهجات العربية لِـ: د. إبراهيم أنيس.

النحو والصرف بين التميميين والحجازيين لِـ: الشريف عبد الله الحسيني.

اللهجات العربية القديمة لِـ: د. داود سلوم.

اللهجات العربية في التراث لِـ: علم الدين الجندي.

النحو والصرف بين التميميين والحجازيين لِـ: الشريف عبد الله.

لكن هذه الدراسات في جملتها جاءت عامّة لا تخصّ وجهًا من الوجوه، ولم ترتبط بلغة قيس خاصة.

أمّا "الظواهر النحوية في لهجة قيس بن ثعلبة جمعًا ودراسة" لِـ: حسان بن عبد الله العليمات، فقد ارتبطت بالظواهر النحوية فقط، أمّا الباحث فإنّه يتناول هذه الدراسة في ضوء مشكلة البحث وأسئلته وافتراضاته من الجوانب الصوتية والصرفية، المتعلقة بالاختلاف في الحركة والسكون، وربطها بالقراءات القرآنية.

منهج البحث:

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يجمع بين الاستقراء والوصف، والتحليل والمقارنة، عن طريق البحث في كتب التراث عن الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف في الحركة والسكون بين قيس وغيرها من القبائل، ومن ثمّ معرفة حال الحرف المغيّر، وما يليه من حيث المخرج، ومعرفة الأصلي من الزائد، وارتباط ذلك كلّه ببنية الكلمة والميزان الصرفي، محاولًا من خلال ذلك كله إيجاد علاقة بين الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف، عن طريق تفكيكها وردّها إلى أصولها، ومن ثَمّ ربطها بالقراءات القرآنية، مَعزوّةً إلى أصحابها، ومعرفة نهج القرّاء بتتبّع ما اختلفوا فيه، وما إذا كان للهجة دور في اختيار القارئ لإحدى القراءات دون غيرها.

وقد جاءت بعض الألفاظ معزوَّة إلى بعض قيس، وقد رأيت إلحاقها بهذا البحث لثلاثة أمور:

أولها: أنّ تلك الكلمات لم تنسب لبطن من بطون قيس، وعليه فإنّ إطلاق البعض قد يُراد به ما سمعه الراوي من بعضهم، فربما يكون لغة لكافة بطونها.

وثانيها: أنّ ما جاء منسوبًا لبعض قيس في بعض كتب التراث جاء منه شيء في بعض الكتب الأخرى لقيس دون تخصيص، لكن الباحث نصّ صراحة على ما ورد معزوًّا لبعض قيس؛ تحريًا للدقة والأمانة في النقل.

وثالثها: أن تلك الكلمات المنسوبة لبعض قيس لا تمثل الأعم الأغلب، بل جاءت بضع كلمات بهذا التخصيص، أمّا الكثير منها فقد جاء منسوبًا لقيس دون تخصيص.

وقد اشتمل هذا البحث على:

مقدمة: بَيّنت فيها أهّمية هذا الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأسئلته وافتراضاته، والأهداف التي أتطلع إليها، والدراسات السابقة في هذا الموضوع، والمنهج الذي سلكته في هذا البحث.

وبناءً على القسمة العقلية من حيث الحركة والسكون رأيت أن يكون نسق هذا البحث في:

أربعة مباحث تمثل صلب هذه الدراسة

المبحث الأول: العدول إلى السكون.

المبحث الثاني: العدول إلى الفتح.

المبحث الثالث: العدول إلى الكسر.

المبحث الرابع: العدول إلى الضم.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

توطِئة:

تُعَدّ القراءات القرآنية أحد الروافد القويّة التي حفظت شظايا العربية، وما تفرّع عنها من لهجات. والعلاقة بين القراءات بمختلف أقسامها: المتواترة منها والشاذة ترتبط ارتباطًا تبادليًا باللغات، فالوجه العربي شرطٌ لصحّة القراءة، والقراءة دليل على صحّة الكلمة وفصاحتها.

إنّ أيّ لفظة يصحّ القراءة بها لا بُدّ أن يكون لها أصل في العربية، وهذا معلوم بالضرورة، فالقرآن نزل بلغة العرب، أمّا اللهجات العربية فمنها ما نزل به القرآن ومنها ما ورد في السنّة المباركة، ومنها ما ارتبط بديوان العرب وأشعارها وأقوالها، فتناقله الرواة، وربما اندثر شيء من تلك اللهجات؛ لذلك فإنّه من الطبيعي أن يكون الانطلاق من حيث الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف في اللهجات، ومن ثمّ عرضها على القراءات القرآنية.

واللغة واسعةٌ، لا يحيط بها إلا نبي؛ لذلك فإنّه لا يمكن استيفاء جميع الألفاظ التي اختلفت فيها قيس عن غيرها من اللغات من جهة الحركة والسكون، وقد حاولت تتبّع ذلك عن طريق البحث في كتب التراث؛ بغية جمع أكبر قدر منها، فإن نَدّ شيء عن ذلك فحسبي أنني بذلت ما أستطيع، ولا شكّ أنّ الباحث لا يهدف إلى جمع تلك الكلمات فقط، بقدر ما يهدف إلى ربطها بالقراءات، والإجابة عن أسئلة هذا البحث.

لقد غَنِيت الكتب القديمة، والدراسات الحديثة بالحديث عن قيس ونسبها، وموطنها؛ لذلك فإنّ الباحث يركّز على حدود هذه الدراسة، بغية عدم التكرار الذي لا يأتي بجديد في هذا البحث، وفي الوقت نفسه فإنّ الحديث عن القراءات وأصحابها، وأقسامها، وضوابطها موروثٌ كبير أغنى السابق واللاحق عن الخوض فيه.

ولمّا كان التخفيف من أهمّ مقاصد العرب في كلامها، وارتبطت به قواعد كبرى، وكان السكون أخفّ من الحركة، والفتحة أخّف من أختها جاء تسلسل هذه المباحث؛ لينطلق من الأخفّ إلى الأثقل.

المبحث الأول: العدول عن الحركة إلى السكون

لا شكّ أنّ السكون أخفّ من الحركة؛ لذلك فإنّ اختياره دون الحركة يمنح الكلمة خِفّة بحيث لا تتساوى مع اللفظة المحرّكة، فالكلمة تجري على لسان قيس، أو غيرها من القبائل بسليقتها، فهي لا تعمَد إلى انتقاء مفردة دون غيرها، لكنّنا نحاول رصد بعض الظواهر الصوتية والصرفية محاولين إيجاد بعض التفسيرات للعدول عن الحركة إلى غيرها، ومن بناء إلى آخر.

إنّ تساوي الأبنية في المعنى واتفاقها في الحركات والسكنات يجعل الانتقال من الحركة إلى السكون أو العكس معيارًا يمكن الاعتماد عليه في ميزان الخِفَّة والثقل، وأنت تعلم أنّ هذا المعيار ليس الوحيد للحكم على الكلمة بثقلها أو خِفَّتها، فثَمّة تفسيرات أخرى يمكن ردّ الثقل إليها، من مثل: عِدّة الحروف، والإفراد والجمعية، ومخرج الحرف وصفته ...إلخ.

ولمّا كان السكون أخَفّ من الحركة آثرت أن أبدأ هذا البحث بالعدول إليه؛ لأنطلق من الأخَفّ إلى الأثقل، فربما كان هذا المعيار أحد التفسيرات لجنوح قيس إلى بعض الألفاظ دون غيرها.

لقد اختارت قيس وبعض القبائل العربية السكون على الحركة في بعض الأبنية، والقراء ليسوا بمعزل عن تلك اللغات، فالقرآن الكريم لم ينزل بلهجة واحدة؛ لذلك تعدّدت القراءات القرآنية. ومن ذلك: اختلافهم[1] في لفظ {جُرُفٍ} (التوبة: 109)[2]. فقرأ ابن عامر، وحمزة، وأبو بكر في روايته عن عاصم: {جُرْفٍ} -بسكون العين-، وهي لغة قيس، وتميم وأسد[3]، وقرأ الباقون {جُرُفٍ} مثقّلة "بضمتين"، وهي لغة أهل الحجاز.

وذكر أبو علي أن الأصل هو التثقيل، وأنّ إسكان العين جاء للتخفيف[4] من توالي ضمّتين، وردّ ابن زنجلة هذا القول، مُعلّلًا ذلك بأنّ الثقل لا يكون إلّا بتوالي ثلاث ضمّات، قال: "كأنّهم استثقلوا ضمّتين... وإنما يستثقل ثلاث ضمات، فأما اثنتان فلا يُستثقل"[5] -يعني من قرأ بالتخفيف- والذي يظهر لي أنّ ابن زنجلة جانَبَه الصواب، فالقُراء لا يستثقلون، فيلجؤون للتخفيف، وإنّما العرب هم الذين يستثقلون، وأمّا القراء فما هم إلّا رواة، والقراءة سنّة مُتّبعة، وربّما غفل ابن زنجلة، وفاته أنّها لغة لقيس وغيرهم من العرب، بل إنّ أبا جعفر الرواسي نقل عن أبي عمرو أنّ التخفيف لغة لجميع العرب[6].

وكما رأيت فقد قرأ أبو عمرو بالتخفيف، ولو كانت القراءة تجري على سنن القارئ لخفّف أبو عمرو، والقراء ما هم إلا رواة بسند متّصل عن النبي ﷺ.

وإذا أمعنا النظر في (جُرُف) -بالتثقيل- ألفيناه على بناء: (فُعُل)، فالراء التي في موضع العين تخرج من طرف اللسان، والفاء التي في موضع اللام تخرج من الشفتين، والتخفيف وقع في عين الكلمة بسلب حركتها، فالتقت ساكنة مع الفاء.

وكما رأيت فقد قرأ ثلاثة من القراء السبعة بالتخفيف، فوافقوا لغة قيس وتميم وأسد.

ومِمّا جاء بسكون العين مُخفّفًا: (خُطْوات) جمع: (خُطْوة)، و(غُرْفات) جمع: (غُرْفة)، و(ظُلْمات) جمع: (ظُلْمة)، ونُسب لتميم وبعض قيس[7].

فقرأ حمزة ونافع وأبو عمرو، وعاصم[8] وابن كثير [9] في بعض ما روي عنهما،[10]: {خُطْوَاتِ} [البقرة: 168] بتسكين: (الطاء) -التي في موضع العين-، وجاءت قراءة الباقين بالتحريك على لغة الحجاز وأسد.

وكما ذكرنا فقد جاء التسكين للتخلّص من توالي ضمّتين، وإذا كان بعض العرب يستثقلون ذلك، فاستثقالهما مع الواو من باب أولى[11]؛ لأنّ الضمّة بعض الواو، كأنّه اجتمع على الاسم ثلاث ضمّات متوالية.

وقد جاءت: (خُطْوات) على بناء: (فُعْلات) فالتقت: (الطاء) الخارجة من طرف اللسان ساكنة مع: (الواو) الخارجة من الشفتين.

وإذا دقّقنا النظر في القراءتين السابقتين وجدنا حمزة، وأبا بكر في روايته عن عاصم يقرآن بالتسكين، خلافًا للكسائي، وحفص في روايته عن عاصم، فجاءت روايتهما منسجمة مع لغة الحجاز.

وتستمرّ قراءة ابن كثير بالتحريك في القراءتين، إلا ما رُوي عن ابن فليح بالتسكين في: (خُطْوات).

أمّا ابن عامر، ونافع، فلم يسيرا على نسق واحد في القراءتين، فجاءت مرّةً بالتحريك، ومرّةً بالتسكين.

وقرأ الحسن والأعمش، وعاصم في رواية عنه، ومحمد بن كعب { الْغُرْفَات } [سبأ: 37] بسكون: (الراء) التي في موضع: (العين)، وقرأ الجمهور بالتحريك[12]، وجاءت قراءات أخرى بالإفراد، تارة ساكنة[13]، وتارة مُتحركة[14]، وما يعنينا هنا هو القراءة بالتسكين التي نُسبت لتميمٍ، وبعض قيس، فـ(غُرْفات): بزنة (فُعْلات)، فالتقت: (الراء) الخارجة من طرف اللسان ساكنة مع: (الفاء) الخارجة من الشفتين.

ويُلاحظ في القراءات السابقة أنّ الكسائي لم تختلف قراءته، فاستمرّت متحرّكةً على لغة أهل الحجاز، فلم يروَ عنه تسكينها، في حين نجد عاصمًا يقرأ بالوجهين، فروي عنه بالتسكين من جهة أبي بكر، وروى حفص عنه بالتحريك، أمّا القراءة بتسكين: (غُرْفات) فالمذكور في كتب القراءات الخلاف عنه فيها، ولم يُذكر من روى عنه بالتحريك أو التسكين.

ويمكن الاستنباط بالقياس على القراءتين السابقتين أنّ أبا بكر هو صاحب الرواية بالتسكين، لكن لا يمكن الجزم بذلك.

وقرأ الحسن، وأبو السمّال، ونعيم بن ميسرة، وإسماعيل عن أبي جعفر { ظُلْمات} [البقرة: 17] بإسكان: (اللام)[15]، فوافقوا لغة تميم، وبعض قيس -كما ذكرنا-، وقرأ الباقون بلغة أهل الحجاز.

و(الظُّلُمات) بِزنة: (الفُعُلات)، جاورت: (اللام) الخارجة من حافة اللسان (الميم) الخارجة من الشفتين.

و(الظُّلُمات والغُرُفات والخُطُوات) من جموع السلامة، وواحدها: (ظُلْمة، وغُرْفة، وخُطْوة) والجميع على بناء: (فُعْلة)[16]، إلا أن عين: (خُطْوَة) معتلة، بخلاف عين: (ظُلْمة، وغُرْفة)، وقد ذكر سيبويه[17]، ومن دونه من النحاة[18] جواز تسكين وتحريك عيناتها في جمع السلامة، بشواهدها وحججها بما فيه مغنًى عن البسط فيها.

وحسبك أن تعلم في هذا البحث أنّ التسكين جارٍ على لغة العرب، وقرأ بها بعض القراء المعتبرين.

ونلاحظ من خلال القراءات الأربع السابقة بعض الأمور:

أوّلها: أنّ التسكين جرى في عين: (فُعْلٍ وفُعْلاتٍ) مِمّا توالت فيه ضمّتان في: (فائها وعينها)، فجرى التسكين لعين الكلمة، حيث لا يجوز الابتداء بالساكن.

ثانيها: أنّ ما جرى تسكينه على لغة قيس في القراءات الأربع من الحروف التي تخرج من طرف اللسان، وأنّ الحرف الذي جاورها -الواقع في موضع اللام- يخرج من الشفتين، لكنّ ذلك الملحظ لا يستمرّ في جميع القراءات.

فبنو تميم، وبعض قيس يُسكّنون الجيم في: (الحُجْرات)[19] وقرأ أبو رزين، وسعيد بن المسيب، وابن أبي عبلة {الْحُجْرَاتِ} [الحجرات: 4] بسكون الجيم[20]، ومعلوم أنّ الجيم تخرج من وسط اللسان، والراء تخرج من طرفه.

ثالثها: أنّ التثقيل جارٍ على لغة الحجاز، والتخفيف مستمرّ على لغة تميم، أمّا قيس فرأيناهم يُخفّفون في: (الجُرْف)، وبعضهم، يُخفّف: (الظُّلْمات، والغُرْفات، والحُجْرات، والخُطْوات)، والبعض الآخر يُثقّلونها، أمّا بنو أسد فإنّهم يُخفّفون: (الجُرْف)، ويُثقّلون: (الظُّلُمات، والغُرُفات، والحُجُرات، والخُطُوات).

رابعها: أنّ الكسائي وحده هو من قرأ على وتيرة واحدة، فقرأ بالتثقيل في جميع ما رُوِي عنه، والله أعلم.

ولم تتوقّف قيس على التسكين في باب الأسماء، ولكنّنا رأيناهم يُسكّنون: (عين) الفعل، فيميلون به إلى أبنية الأسماء، ألا تراهم يقولن في: (حَسُن): (حُسْن) فينقلون ضمّة: (العين) إلى: (الفاء) فيصير البناء كأنه من الأسماء؟ غير أنّ ذلك لا يُخرجه عن فعليّته كما هو الحال في باب: (نِعْم وبِئْس)[21].

وبنو تميم يُسكّنون: (العين)، ويُبقون: (الحاء) مفتوحة، وأهل الحجاز يقولون: (حَسُن)، فيجرونه على بناء: (فَعُل) بالإشباع[22].

فقرأ: {وَحَسْنَ} [النساء: 69] بالتسكين "أبو السَّمَّال، وأبان بن ثعلب ونعيم بن ميسرة عن أبي عَمْرو، والباقون بالإشباع"[23].

وكما رأيت فقد جنحت قيس إلى تسكين بعض الألفاظ في باب الأسماء والأفعال، فكانت فصيحة، تعْضُدها القراءات القرآنية، وقد قُرئ بها في السبعة، أمّا تلك القراءات التي خرجت عن المتواتر فإنّها -وإن كانت شاذّة- تظلّ في دائرة الفصيح؛ لأنّ الشذوذ من جهة القراءة لا من جهة الفصاحة، وأنت تعلم أنّ القراءة أقوى سندًا من الشعر؛ لارتباطها بالسند وإن خرجت عن المتواتر، إلا أنّها تظلّ قويّة لاسيما أنّها تجري على لغة بعض العرب ممّن يُعتدّ بفصاحتهم.

المبحث الثاني: العدول إلى الفتح

ذكرنا فيما مضى من القول أن السكون أخفُّ من الحركة، وعرّجنا على بعض الكلمات التي عدلت فيها بعض قيس عن الضمّ إلى السكون، ورأينا كيف جاءت بعض القراءات القرآنية على تلك اللغة.

ولمّا كانت الفتحة أخفُّ الحركات، آثرت أن يكون هذا المبحث تاليًا للتسكين؛ ليكون الانتقال من الأخفِّ إلى الأثقل، فيظهر نهج قيس، إن كان للخِفّة، أو الثقل دور في العدول إلى لفظ يخالف اللغات الأخرى.

إنّ عدول قيس إلى التسكين كما رأيت ارتبط ببناء: (فُعُل) و(فُعُلات)، فوقع في باب الأسماء والأفعال، وإن كان ذلك بدرجة أكبر في باب الأسماء، ورأينا كيف ارتبط ذلك بالعدول عن الضمّ.

أمّا في هذا المبحث فقد ظهر أنّ المخالفة أو العدول كان من جهتين:

الجهة الأولى: الميل إلى الفتح دون الضم

لم تكن قيس في جنوحها إلى طريقة معيّنة في اختيار الألفاظ تميل كثيرًا عن غيرها من اللهجات العربية، ولا يخفى عليك أنّ الاختلاف بين اللهجات في بنية الكلمة لا يمثّل شيئًا بالنسبة لما توافقت عليه اللهجات؛ لذلك فلا غرابة أن تأتي لغة قيس موافقة للأعمّ الأغلب.

ومن ذلك أنّ قيسًا وتميمًا، وأهل نجد، يقولون: (مَيسَرَتَه)، بفتح السين وأهل الحجاز يقولون: (مَيْسُرَته) بضم السين[24]، وقرأ الجمهور على لغة قيس: {مَيْسَرَةٍ} (البقرة: 280)، وقرأ نافع: {مَيسُرة} بلغة أهل الحجاز[25].

إنّ الاختلاف في لغات العرب في بناء: (مَفْعَلة)، و(مَفْعُلة) لم يقتصر على هذا اللفظ فقط، فقد جاء عنهم الاختلاف في نحو: (المَزْرَعَة – المَزْرُعة)، و(المَأْدَبَة – المَأْدُبَة)... و(المَحْرَمَة – المَحْرُمَة)، و(المَأْرَبَة – المأرُبةُ)، وقد عقد ابن السكيت بابًا في هذا ونظائره، سمّاه: باب مَفْعَلَة ومَفْعُلة، إلا أنّه لم يعز ذلك إلى لغة معيّنة، واكتفى بذكر بعض الرواة[26]، والجزم بأنّ الضمّ لأهل الحجاز، والفتح لقيس وتميم وأهل نجد في جميعها قياسًا على: (مَيْسَرَة ومَيْسُرَة) يحتاج إلى ما يَعْضُده ويقوّيه.

إنّ الاختلاف الوارد في بناء: (مَفْعَلَة) و(مَفْعُلة) ينفي أن يكون لمخرج الحرف أثر في هذا التباين، حيث جاءت كلمات متعدّدة[27]، اختلف مخرج الحرف المحرّك بالضمّ والفتح فيها، لكنّ الاختلاف عند قيس، وغيرها من اللغات يظلّ جاريًا في عين الكلمة، ولم يقف الاختلاف في لغات العرب على أصول الكلمة، بل تجاوز ذلك ليشمل زوائدها.

قال الفراء: "وبعض قيسٍ وكثير من أهل نجد يقولون: أَحِبُّ"[28]، وضمّ حروف المضارعة لأهل الحجاز، والكسر لتميم[29]، وذكر النحاس في معاني القرآن، أنّ الفتح لتميمٍ والكسر لبعض قيس، ونسبه للكسائي، قال: "يحبّ، وتحبّ، وأحبّ، ويحبّ بكسر الياء وتحبّ، ونحبّ، وإحبّ، قال: وهذه لغة بعض قيس يعني الكسر قال: والفتح لغة تميم"[30]. والمعتبر والمعوّل عليه ما ذكره الفراء، في لغات القرآن، وقد علمتَ شيخه الكسائي، واتصال سنده به، فهو الأوثق في النقل عنه، والأقدر على فهم مراده.

ثمّ اعلم أنّه لا خلاف بين الأئمّة المعتبرين في كونِ الفتح لغة لبعض العرب المعتبرين، وقد قرأ بها بعض القراء، فقرأ أبو رجاء العطاردي[31]: {تَحِبُّونَ} [آل عمران: 31] -بفتح التاء- وقرأ[32]: {يَحْبِبْكُمُ} [آل عمران: 31] -بفتح الياء- وقُرئ بالإدغام فيها {يَحِبُّكُم}، وعزاها بعض النحويين للعطاردي[33]، والمعتبر ما تذكره كتب التفاسير؛ لاختصاصها بذلك، ويؤيده السيرافي حيث أورد القراءة بلا إدغام، وهو أقدم نصّ تحدّث عن القراءة، ونسبها للعطاردي[34]، ومِمّا لا يُغفل عنه في هذا الموضع أنّ السيرافي ذكر أنّ الفعل: (حبَبَ) أُستعْمل عن العرب، فخالف بذلك قول سيبويه[35]، ومن سمع حجّة على من لم يسمع، "وزعم الكسائي أنّها لغة قد ماتت فيما يحسب"[36].

وكما رأيت فقد لحق التغيير القراءتين بفتح: (ياء وتاء) المضارعة فيهما، فـ(التاء) تخرج من طرف اللسان، وتخرج: (الياء) من وسطه، فالتقتا مفتوحتين مع: (الحاء) وهي كما تعلم من وسط الحلق.

إنّ تحريك حرف المضارعة بالفتح عند قيس جارٍ على القياس باعتبار الأصل، فـ(حَبّ - حبَب) كـ(عَلّ)، و(هَرَّ) والأصل في حروف المضارعة في نظائرها الفتح، فتقول: (يَمُدّ ويَعُلّ ويَعِلّ،) و(يَهِرّ - يهُرّ)، أمّا ما يتعلق بحركة العين فإنّ النحاة يعدّون الكسر في نظائره خارجًا عن القياس[37]، وتأولّه بعضهم بأن حبّ لمّا كانت من أفعال الغرائز لحقت بالأفعال اللازمة، فجاءت على بابها[38].

ونلاحظ في هذه القراءة جريانها في باب الأفعال خلافًا لما مضى من القراءات، فإنّها جاءت في باب الأسماء، فلحق العدول عين الكلمة، أمّا في هذا الموضع فإنّ التغيير لحق حرف المضارعة، وهو من الحروف الزوائد كما تعلم، والتغيير في حركة حروف المضارعة معروف في كتب النحو، ولا يحتاج لمزيد بيان.

إنّ العدول من الضمّ إلى الفتح عند قيس لم يقتصر في باب الأفعال على حروف المضارعة، بل شمل الحروف الأصول، فـ"أهل الحجاز يقولون: قد (طَهَرَتِ المرأة تَطْهُرُ)، وقيس يقولون: (طَهَرَتْ تَطْهَرُ)، قال أبو بكر: رأيت في أصل ابن الجَهْم: (طَهِرْت)، بكسر الهاء، (تَطْهَرُ)، وكأنَّ قراءته: (طَهَرْت تَطْهَر)، بالفتح جميعًا"[39].

والحقّ أنني بعد النظر في كتب القراءات، وما وقعت عليه يدي في كتب التفاسير، لم أعثر على قراءة جاءت بلغة قيس، والقراءات الواردة في {يطْهُرن} [البقرة 222] بالضم كما ترى، وأمّا الفتح فلم يرد إلا مع التشديد، فقُرئ: {يطّهّرْن}، وهو على ذلك من باب: (تَفَعّل يَتَفَعَّل)[40]، ولا علاقة له بلغة قيس التي نعنيها.

وعلى كل حال فإنّ العدول عن الضم إلى الفتح عند قيس في: (تَطْهَر) لأجل حرف الحلق، والهاء تخرج من أدناه، وفتح عين المضارع لأجل حروف الحلق معروف عند المتقدمين[41].

الجهة الثانية: الميل عن الكسر إلى الفتح

إذا نظرنا إلى الفارق في الثقل بين الكسر والفتح ألفيناهما متقاربين، خلافًا للفارق بين الضمّ والفتح، فإنّ الثقل في المضموم ظاهرٌ، مقارنة بالمفتوح، ولسنا في معرض الموازنة بين الثقل في الحركات الثلاث، فمظاهر ذلك مبثوثة في كتب التراث.

إنّ اختيار فتح الحرف دون الكسر عند قيس لم تكن ظاهرة في كلّ الأحوال، فإننا ألفينا كلمات ورد فيها الاختلاف بين الكسر والفتح، فاختارت قيسٌ الكسر على الفتح، ولعلّنا في أثناء هذا البحث نصل إلى عِلّة معتبرة يمكن ردّ هذا التباين إليها، وربما لا تظهر لنا علّة معتبرة، فيكون الاختيار اعتباطًا، ولا يخضع لقاعدة معيّنة.

وكما ذكرنا سابقًا فإنّه لا يمكن الجزم بنسبة لغة إلى قبيلة بالقياس على لفظة أخرى، ولكنّ ذلك يظلّ في دائرة الشك.

قال الفراء: "العرب تقول: هذا رِئْمٌ، وهذا رَئْمٌ، وأظنّ الفتح لقيس؛ لأني سمعتهم يقولون للرِّيرِ: الرَّئْرُ، وهو المُخُّ الرّديء"[42].

وأنت إذا أمعنت النظر بين اللفظتين للوصول إلى المُسوِّغات التي جعلت الفراء يُجري هذا القياس توافرت لديك المُعطيات التالية:

أولًا: ثبوت لغتين للفظ واحد وهما: (الرَبع) بفتح الراء و(الرِبع) بكسرها[43].

ثانيًا: لم يثبت نسبة اللغة لأي قبيلة فبقيت مجهولة لا يُعرف قائلوها.

ثالثًا: سماع الفراء لفظة أخرى جاءت على مثالها، فتشابهتا في الوزن، فـ(الرَيْر) كـ(الرَيْع) و(الرِير) كـ(الرِيْع) والفتح لقيس، و(الرَيْر والرَيْع) بزنة: (الفَعْل)، والاختلاف في المقيس والمقيس عليه بين الفتح والكسر، في: (فاء) الكلمة.

ورغم توافر المعطيات السابقة، فإن الفراء لم يجزم بنسبة: (الرَيْع)، وبقيت عنده في دائرة الرجحان.

لقد فتح الفراء بقياسه هذا بابًا لدراسة اللغات التي لم تثبت نسبتها إلى قبيلة معينة، والاعتماد على ما يماثلها من ألفاظ؛ لتكون مُرجّحة لتلك النسبة، وعلى كلّ حال فلا يمكن الجزم بنسبتها، فتبقى حينئذ في دائرة الظنّيات، وربما تظهر ثمرة هذا القياس في دراسة الخصائص المميزة لكلّ لهجة، بما يميزها عن غيرها من اللهجات.

والرَيْع: "المْوضع من الأَرْض المرتفعُ"(44)، وقرأ ابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وعاصم الجحدري: {رَيعٍ} [الشعراء: 128]، بفتح: (الراء)، وقرأ الباقون بكسرها.

ويظهر في هذا المثال أنّ الاختلاف جرى في: (فاء) الكلمة، وجاء ذلك في باب الأسماء، فتحرّكت: (الراء) التي تخرج من طرف اللسان، فالتقت مع الياء التي تخرج من وسطه.

ولم يقف الاختلاف في الحركة في اللهجات العربيّة على الأسماء والأفعال المحضة، بل تجاوز ذلك ليشمل أسماء الأفعال، ومع أنّها ليست من الكثرة بمكان، فإنه لحقها من الاختلاف ما لحق غيرها من الأسماء والأفعال الصريحة، وهذا يدلّ على مرونة اللغة، وأنّ الاختلاف في ألفاظها لا يرتبط بنوع مُعيّن أو قسم من أقسام الكلمة.

ومِمّا وقع فيه الاختلاف بين قيس وغيرها من القبائل العربية اختلافهم في اسم الفعل: (أُفّ) فقيس تقول: (أُفَّ) بالفتح وحذف التنوين، أمّا قبيلة أسد فإنّهم يوافقون قيسًا في الفتح، إلا أنّهم لا يحذفون التنوين، فيقولون: (أُفًّا)، في حين نجد أهل الحجاز يميلون إلى الخفض تارة بالكسر فقط فيقولون (أُفِّ) وأخرى بالتنوين فيقولون: (أُفٍّ).

وأمّا بعض العرب فيجنحون إلى الضمّ بلا تنوين، فيقولون: (أفُّ)[45]، ولعّل تعدّد تلك الصور والأشكال لهذه اللفظة يعود إلى بنية الكلمة، وتأرجحها بين الاسمية والفعلية، فـ(أُف) كما تعلم اسم فعل، بمعنى: (أتضجّر)، فلمّا كان هذا التأرجح، وكان التنوين من خصائص الأسماء، وكان الفعل لا يُنوّن ولا يلحقه الجرّ، رأينا هذا التباين.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير، ويعقوب[46] {أُفَّ} [الإسراء: 23] بلغة قيس، وقرأ نافع، وأبو جعفر، وحفص في روايته عن عاصم[47]: {أُفٍّ} بالتنوين على لغة أهل الحجاز، وقرأ الباقون {أُفِّ} بالكسر بلا تنوين[48].

ووزن: (أُفّ) (فُعْل)، ولا يخفى عليك مخرج الفاء، فهي تخرج من الشفتين، فسُكّن أوّل المثلين، وفُتح ثانيهما، فجرى الإدغام، وكما ذكرنا فقد جاءت: (اللام) بالحركات الثلاث، وربما يكون الأصل الضمّ، فيكون العدول عن الضم إلى الفتح، وإنّما اخترنا أن تكون هذه المسألة في هذا الوجه دون الضمّ؛ لأنّ الضمّ لم ينسب إلى قبيلة معيّنة، وإنّما نُقل عن بعض العرب، خلافًا للكسر والفتح فقد نُسِبا إلى لغات معروفة، وجاءت القراءات عليهما.

لقد فسّر أهل اللغة ميل قيس إلى الفتح دون الكسر، فكان من جملة ما ذكروا اجتماع ثقل ضم: (الهمزة)، مع تضعيف: (الفاء)، فكان الفتح أخفّ عليهم[49]، وقد ذكر أهل اللغة المعتبرون حججًا أخرى قويّة، يؤنس بها في مثل هذا ونظائره بما فيه مغنًى عن مناقشتها[50].

وكما رأيت فقد جاءت بعض القراءات المعتبرة على لغة قيس "جائزة فصيحة، ولا اختلاف بين النحويين في جوازها وصحتها"[51].

ولم يتوقف الاختلاف في الحركة بين قيس وغيرها من القبائل على بابي الأسماء والأفعال، وما يلحق بهما، بل انجرّ كذلك على بعض الأدوات مِمّا يندرج تحت باب الحروف، ومن ذلك أنّ "بعض بني تميم وقيس وأسد"[52] يفتحون همزة: (إمّا) التي للتخيير، فيقولون: (أمّا)[53].

وقرأ أبو السمّال، وأبو العجاج: ﴿أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: 3]، وقرأ الجمهور {إِمّا}[54] بلغة أهل الحجاز، وسواء أكانت عاطفة للتخيير[55] أم كانت شرطية للتفصيل[56]، فإنّ الفتح جارٍ على لغة العرب، وهي اللغة التي حكاها أبو زيد[57]، وجاءت عليها هذه القراءة.

ورغم أنّ التصريف لا يدخل باب الحروف، فإنّه يدخل أسماءها، وبناءً عليه فإنّ وزن: (إمّا): (فِعْلا)، والذي جرى فيها الاختلاف هي الهمزة الواقعة فاءً الخارجة من الحلق، فالتقت مع: (الميم) الساكنة، الخارجة من الشفتين.

ونلاحظ في كلمات الوجه الثاني، وما ارتبط بها من قراءات، مجيئها على بناء: (فَعْل وفُعْل، وفِعل) وقد جاء الاختلاف في: (الفاء واللام) فيها، وما جمع ثلاثتها -أعني: (الربع وأُفّ وأمّا)- هو سكون عيناتها.

ورغم أنّ مخرج الحرف الذي اختلفت الحركة فيه، أو ما جاوره لم يسر على وتيرة واحدة، فإننا نلاحظ أنّ الألفاظ: (ميسرة - أحب - طهرت) في الوجه الأول، و(رَبْع - أُفّ - أمّا) في الوجه الثاني لا تخلو من حروف الحلق، وإن كانت: (الهاء) في: (ميسرة) ليست من أصول الكلمة، إلا أنها تظلّ أحد حروفها.

وأنا لا أزعم أنّ تلك الروابط بين الكلمات هي المسوّغ للعدول إلى الفتح، لكنّ طبيعة هذا البحث تقتضي ذكرها؛ لاحتمال أن تستمرّ تلك الظاهرة فتصلح أن تكون نتيجة لإحدى الفرضيات، أو تتعارض مع فرضية أخرى، فيكون الحكم بأثر المخرج في العدول عن الحركة إلى غيرها عند قيس لا اعتبار له.

المبحث الثالث: العدول إلى الكسر

تناولنا في المبحث السابق بعض الألفاظ التي جنحت فيها قيسٌ إلى الفتح، ورأينا كيف تنوّعت تلك الألفاظ بين أقسام الكلمة المختلفة، وكيف كانت تلك الألفاظ تختلف من قبيلة إلى أخرى، دون أن نصل إلى قاعدة مُطّردة يمكن الاعتماد عليها لتفسير تلك الظاهرة، غير أنّ التخفيف وصورة البناء لا زالا مستمرّين بوصفهما من التفسيرات التي يمكن ردّ ذلك العدول إليها، وفي هذا المبحث نحاول إيجاد روابط بين الكلمات للوصول إلى تفسير ميل قبيلة قيس إلى الكسر دون الضمّ والفتح.

لقد حاول المتقدمون الأوائل إيجاد بعض التفسيرات لتلك الظاهرة، فكان من جملة ما ذكروا أنّ العدول إلى الكسر في: (بِعير) وما يشابهها من كلمات مِمّا جاء على بناء: (فَعيل) يرجع إلى حرف

الحلق الذي كان له الأثر في هذا التحوّل، وليسمح لي القارئ الكريم بتأجيل هذه المسألة؛ لارتباطنا بالنسق الذي نسير عليه من حيث الابتداء بالعدول إلى الأخفّ؛ ليجري البحث على منوال واحد.

وبعد النظر في الألفاظ التي مالت فيها قيسٌ إلى الكسر فإننا نجدها تختلف مع غيرها من القبائل بين الضمّ والكسر، والفتح والكسر، وبناءً على ذلك يمكن النظر إلى هذا المبحث من جهتين:

الجهة الأولى: العدول عن الضمّ إلى الكسر

إنّ هذه الصورة هي الصورة الأخيرة التي يمكن من خلالها ردّ العدول عن الضمّ إلى الكسر للتخفيف، باعتبار أنّ الضمةّ أثقل من الكسرة، وحينما نذكر ذلك فإننا لا ندّعي أنّ مظاهر الثقل محدودة باختلاف الحركة، ولا يخفى عليك أنّ الحركة وحدها ليست المُحدّدة لثقل الكلمة أو خِفّتها، غير أنّها تمثّل أحد مظاهره، وهي الطريقة التي حاولنا من خلالها ترتيب هذا البحث بحيث يكون العدول إلى الأخفّ، لا سيما أنّ هذا البحث يرتبط ارتباطًا مباشرًا باختلاف الحركات بين قيس وغيرها من القبائل.

إنّ العدول عن الضم إلى الكسر بالنظر إلى ميزان الثقل والخفّة، ليس كالعدول من الضمّ إلى الفتح، فالانتقال من الأثقل إلى الأخفّ، ليس كالانتقال من الثقيل إلى الخفيف، فالضمّة كما ذكرنا أثقل الحركات، والفتحة أخفّها، والكسرة وسط بينهما، وأخفّ من ذلك السكون الذي عرضنا له في بداية هذا البحث.

لقد مالت قيس وغيرها من القبائل إلى الكسر في ألفاظ متعدّدة، وقراءات مختلفة، تاركين الضمّ لغيرهم من اللهجات، ومن ذلك أنّهم يقولون[58]: (الشِقَّة)[59]، ونُسبت إلى تميم أيضًا[60]، أمّا أهل الحجاز فيقولون: ﴿الشُقَّة﴾ بالضمّ[61]،

وقرأ عيسى بن عمر، وعبيد بن عُمير[62] ﴿الشِّقَّةُ﴾ [التوبة: 42].

و(شِقّة) جارية على بناء: (فِعْلَة)، فـ(الشين) التي في موضع الفاء التقت مع: (القاف)، وكلاهما يخرج من طرف اللسان، ولا أظنّ أنّ للمخرج أثر في هذا العدول، وربما يكون الأثر عائدًا إلى البناء،

فقد عقد ابن السكيت بابًا في بناء: (فِعْلَة وفُعْلَة) ذكر فيه بعض الألفاظ التي وقع الاختلاف فيها، ونسب بعضها إلى القبائل العربية[63].

ومِمّا جاء مكسورًا بلغة قيس على هذا البناء[64] قولهم: (عِدْوة) بالكسر، والضمّ لقريش وتميم[65].

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿بِالْعِدْوَةِ﴾ [الأنفال 42] على لغة قيس، وقرأ ابن عامر، وعاصم، ونافع، وحمزة، والكسائي ﴿بالعُدْوَة﴾ بالضمّ[66] فوافقت لغة قريش وتميم.

والعين كما ترى تخرج من الحلق، فالتقت مع الدال الساكنة الخارجة من طرف اللسان؛ لذلك فلا علاقة للمخرج بهذا الاختلاف؛ لتباين المخرج بين اللفظين السابقين.

وكما قلنا فإنّ الرابط المشترك بين اللفظين يرجع إلى بناء الكلمة، لكن لا يمكن الحكم بأنّ قيسًا تجنح إلى بناء دون غيره من الأبنية قبل أن ننتهي من هذا البحث.

ونلاحظ في اللفظين السابقين أنّ الاختلاف الذي جرى لحق: (فاء) الكلمة، وهو جارٍ في باب الأسماء كما ترى.

ولم يقف عدول قيس عن الضم إلى الكسر في باب الأسماء، فثَمَّة ألفاظ جاءت عنهم في باب الأفعال، ومن ذلك: أنّ بعض قيس، وتميم يقولون: (بَعِدَت)، وأهل الحجاز يقولون: (بَعُدت)[67].

فقرأ السلمي وأبو حيوة[68] ﴿بَعُدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: 95] بلغة أهل الحجاز، وقرأ الجمهور[69]: {بَعِدت ثمود} بكسر: (العين) على لغة قيس.

وقرأ عيسى بن عمر، ووافقه الأعرج[70] ﴿بَعِدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: 42] بالكسر على لغة بعض قيس وتميم، وقرأ الباقون بالضمّ، بلغة أهل الحجاز.

إنّ قراءة القراء تارة بكسر العين، وتارة بضمّها، يدلّ على أنّ القراءة سُنّة مُتّبعة، وأنّ اختلاف اللغات واللهجات لا أثر له في اختيار القارئ، وإنما المُتّبع السند الذي يصل إلى النبي ﷺ.

وكما رأيت فقد قرأ الجمهور تارة بلغة بعض قيس وتميم، وتارة أخرى بلغة أهل الحجاز، وعلى كُلٍّ فإنّ: (بَعِد) بزِنة: (فَعِل)، فجرى الاختلاف في حركة عين الفعل، ولا يخفى عليك أنّ الباء تخرج من الشفتين، فالتقت مع العين المكسورة الخارجة من الحلق.

ومِمّا جاء على بناء: (فَعِل) بلغة بعض قيس قولهم: (بَصُرْتُ)[71]، وقرأ المطوعي[72]: ﴿بَصِرْتُ﴾ [طه: 96] بكسرِ: (الصاد)، وقرأ الجمهور: (بَصُرت) بلغة الحجاز.

إنّ اختلاف المخرج بين هذه اللفظة واللفظة السابقة يدلّ على أنّ مخرج الحرف ليس له أثر في اختلاف الحركة في هذا الموضع، فـ(الباء) المكسورة -وإن كانت تخرج من الشفتين، كما في اللفظ السابق- فإنّ هذا النسق لا يستمرّ كما سنرى في اللفظ القادم، أمّا (الصاد) التالية للحرف المُحرك، الخارجة من طرف اللسان، فلا اتفاق بينها وبين العين.

وما زال نسق البناء مستمرًّا عند قيس في العدول عن الضمّ إلى الكسر، ألا تراهم يقولون في: (رَحُبت رَحِبَت)[73] فيكسرون: (الحاء) التي في موضع: (العين)؟

إلا أنّني لم أعثر على قراءة بهذه اللغة، وما جاء من ذلك، فعلى لغة تميم، إذ يُسكّنون: (العين) من: (فَعُل) فقرأ زيد بن علي: {رَحْبَتْ} [التوبة: 25][74].

وإنّما أوردنا هذه اللفظة ليُعلم أنّ عدول قيس عن الضمّ جارٍ في الأفعال على بناء: (فَعِل)، وهذا لا يعني أنّ كلّ ما جاء على بناء: (فَعُل) تجنح فيه قيس إلى كسر عينه، لكنه تفسير لما وقع بين يدي من ألفاظ في هذه الصورة.

والذي ألاحظه في هذا الوجه أنّ الأسماء التي عدلت فيها قيسٌ عن الضمّ إلى الكسر كانت على بناء: (فِعْلة)، وأنّ الاختلاف بينها وبين غيرها من اللغات يرتبط بـ(فاء) الكلمة.

أمّا ما جاء من ألفاظ في باب الأفعال فإنّه جاء على بناء: (فَعِل)، وارتبطت حركة الحرف المعدول عنه بـ(عين) الكلمة.

والذي أؤكده أنّ هذا التفسير قد لا يستمرّ فيرتبط حينئذ بموضعه، وربما يصدق على غيره من المواضع فيمكن تعميمه واطراده.

الجهة الثانية: العدول عن الفتح إلى الكسر

عرضنا فيما مضى من القول صورًا وأشكالًا لبعض الألفاظ التي عدلت فيها قيسٌ عن الحركة إلى السكون، أو عن الحركة إلى حركة أخرى، وكان يمكن ردّ ذلك كُلّه إلى التخفيف، غير أننا سنلاحظ فيما سيأتي أنّ هذا العدول لم يكن راجعًا إلى التخفيف، على اعتبار أنّ ما سنتناوله يعدّ ميلًا إلى حركة أثقل مِمّا اختارته لغة أخرى، وبذلك ينتفي أن يكون للثقل أو الخِفّة دور في جنوح قيس إلى لفظ دون غيره من الألفاظ.

والحقّ أنّ تلك المفردات ليست قليلةً مقارنة بما سبق ذكره، فلا يمكن تجاهلها؛ لذلك فإنّ الصورة الأوليّة تُلغي هذا التفسير؛ لتعارضه مع ما سيأتي من ألفاظ.

لقد جنحت قيسٌ إلى اختيار الكسر دون الفتح في بعض ما رُوي عنها، وجاءت على نسقها بعض القراءات القرآنية، ومن ذلك اختلافهم مع أهل الحجاز في: (السِلْم) بمعنى الصلح، فأهل الحجاز يفتحون: (السين) التي في موضع: (الفاء)، وقيس يكسرونها[75]. وقد جاءت كلمات على بناء: (فَعْل) و(فِعْل) والمعنى واحد، وعقد ابن السكيت لها بابًا في ذلك[76].

وإذا تجاوزنا القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: 208]؛ لاختلاف توجيه المعنى فيها، فإننا نجد أنّ الاختلاف مستمرٌّ مع أنّ المعنى واحد، فقرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ﴾ [محمد: 35]، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسِّلْمِ﴾ [الأنفال: 61] بلغة قيس، وأمّا حمزة فأخذ باللغتين جميعًا، فقرأ: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السِّلْمِ﴾ بالكسر، وقرأ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ بالفتح[77]، وقرأ الباقون بالفتح.

وكما رأيت فإنّ (السين) المُحرّكة بالكسر تلتقي مع: (اللام) الساكنة، وكلاهما يخرج من طرف اللسان، وقد جرى الاختلاف في (فاء): (فِعل) وهو من أبنية الأسماء الثلاثية.

إنّ قراءة أحد القراء للفظ واحد بلغتين مختلفتين يعني أنّ القراءة لا ترتبط بلغة القارئ أو بيئته، وإنّما هي سُنّة مُتّبعة لا تخضع للاجتهاد أو الاختيار.

ومِمّا جاء على بناء: (فِعْل) قول قيس وتميم، وأسد: (الوِتر) بكسر الواو الخارجة من الشفتين، الواقعة في موضع: (الفاء)، وبسكون: (التاء) الخارجة من طرف اللسان، أمّا أهل الحجاز فيميلون إلى الفتح، فيقولون: (الوَتر)[78].

فقرأ الكسائي، وحمزة، وخلف بلغة قيس: {وَالْوِتْرِ} [الفجر: 3]، وقرأ الباقون بلغة أهل الحجاز: {الوَتْر}.

وإذا حاولنا إجراء اتصال بين الجهة الأولى وهذه الجهة في باب الأسماء ألفينا علاقة بين الجهتين، فالألفاظ التي تناولنا عدول قيس فيها عن الضمّ والفتح إلى الكسر جاءت على بناء: (فِعْلَة) في الجهة الأولى، وبناء: (فِعْل) في الجهة الثانية، والفارق بين البناءين: (تاء التأنيث) كما ترى، والاختلاف بين اللغات في جميعها يتعلق بـ(فاء) الكلمة، حيث جنحت قيس إلى الكسر فيها، ويزداد هذا الارتباط إذا علمت ورود كلمات أخرى على نفس البناء، وإن لم يُقرأ بها، فقيس تقول: (الصِرْع)، وتميم تقول: (الصُرْع)[79]، وبعض قيس يقولون: (بِزِعْمهم)[80]، بكسر: (الفاء) فيهما.

ومِمّا يدلّ على أنّ قيسًا تجنح إلى بناء: (فِعْل، وفِعْلَة) أنّ بعضهم يقولون: (قِطْران)، وأسد وأهل الحجاز يقولون: (قَطِران)[81]، ألا ترى كيف خالفوا أهل الحجاز فغيّروا في الحرفين الأوّلين، فكسروا الأوّل وسكّنوا الثاني؛ ليكون التغيير بين اللغتين من مكانين؟ وكأنّي بألسنتهم تجري على بناء: (فِعْل)، أمّا بناء: (فِعْلان) فـ(الألف والنون) زائدتان، وهما في نيّة الانفصال، كما هو الحال في بناء: (فِعْلة) مِمّا خُتم بتاء التأنيث.

وأمّا {قَطِرَانٍ} [إبراهيم: 50] فالقراءة بلغة أهل الحجاز، فلم أعثر على قراءة بلغة قيس، والقراءة الأخرى جاءت بفتح: (القاف) وسكون (الطاء)، وهي لغة ثالثة[82] قرأ بها عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب -ﷺ-[83]، لكن كتب التراث لم تذكر نسبتها.

إنّ ردّ اختلاف اللغات إلى البناء مع ما يَعْضده من أدلّة ليس بِدْعًا من القول، وإنّما هو حُجّة اتّكأ عليها المتقدمون في تفسير بعض الظواهر النحوية والصرفية.

ومِمّا يرتبط بذلك أنّ الفراء، وغيره من المتقدمين عزوا ميل قيس إلى كسر نحو: (بِعير ورِغيف، وبخيل، ولِئيم ورِحيم) إلى بناء: (فِعيْل)، مِمّا كان ثانيه من حروف الحلق.

ثُمّ رأينا بعضهم يُعمّم الحكم، ليشمل فَعِلَت)[84] وفَعيل، وما في حكمهما فأُلحق بذلك نحو: (المِخاض) وهي لغة قيس وتميم، والفتح لأسد وأهل الحجاز[85].

فقرأ ابن كثير في بعض ما روي عنه، وعاصم الجحدري، وعكرمة، وإبراهيم النخعي: {الْمِخَاضُ} [مريم: 23][86]، فوافقوا لغة قيس، وقرأ الباقون بالفتح على لغة أهل الحجاز.

إنّ تفسير ميل قيس إلى الكسر مع حروف الحلق لا ينسجم مع ما ذكرنا من ألفاظ سابقة، فليس الحرف المُحرّك بالكسر، في: (السِلْم) و(الوِتْر)، و(الصِرْع)، و(قِطْران)، ولا ما جاوره من حروف الحلق، وكذلك ما أوردنا من ألفاظ في الجهة السابقة كـ(الشِقَّة)، مِمّا مالت فيها قيسُ عن الضمّ إلى الكسر، وبناءً على ذلك فأرى أنّ المخرج لا أثر له في هذا الباب، وأمّا قول الفراء: فقد جاء المخرج مرتبطًا بصورة البناء، وهذا يعني أنَّ العلّة لا تقوى بنفسها على القيام بالحكم، بل تحتاج إلى علّة أخرى تَعْضُدها وتُقَوّيها.

والذي أراه أنّ بناء: (فِعْل) هو النقطة التي يمكن الاتّكاء عليها في تفسير ميل قيس إلى الكسر دون الضمّ والفتح، فبناء: (فِعِيل): تولَّد عن بناء: (فِعْل)؛ لأن الياء امتداد للكسرة، فلو أُريد تسكين: (العين) لتعذر ذلك؛ لاجتماع الساكنين، فكأنّ السكون قد لحق: (عين) الكلمة؛ لأن الكسرة بعض الياء، والياء المدّية بطبيعتها ساكنة.

والأمر نفسه ينطبق على: (المِخاض) فإنّ الخاء المُحرّكة بالفتح لا يمكن تسكينها؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والفتحة بعض الألف، والألف لا تكون إلا ساكنة، فكأنّ السكون لحق: (عين) الكلمة، والله أعلم.

وإذا كانت قيس اختارت فتح حروف المضارعة في نحو: (يَحِبّ) و(نَحِبّ) ممّا سبق الحديث عنه في مبحث سابق، فإنّها مالت إلى الكسر في: (نِسْتعين)، فكسروا حرف المضارعة، ووافقهم عامة العرب من ربيعة، وتميم، وأسد، أمّا أهل الحجاز فيميلون إلى الفتح في ذلك.

فقرأ الجمهور {نَسْتَعِينُ} [الفاتحة 5] بالفتح، وقرأ الأعمش، ويحيى بن وثاب، وابن حُبيش، والنخعي: {نِسْتَعِيْن}، فجاءت قراءتهم على لغة قيس، ومن وافقهم.

إنّ الاختلاف في حركة حروف المضارعة بين اللغات يمكن عدّه أحد التفسيرات للاختلاف في هذا الموضع؛ لذلك فلا أثر لمخرج الحرف أو البناء في هذا الموضع، لا سيما أنّ الاختلاف لا يرتبط بالحروف الأصول؛ لوقوعه في زوائد الفعل.

وهذا لا يعني أنّ الاختلاف بين قيس وغيرها من القبائل لم يقع في أصول الفعل، فقد ذكرنا ذلك في مبحث سابق، ومن ذلك أيضًا أنّهم يقولون: (زَهِدت) بكسر: (الهاء) وهي لغة تميم كذلك، أمّا أسد فاختاروا الفتح فيها، فـ(زَهِد) على ذلك من باب: (فَعِل يَفعَل).

وإذا أجرينا اتصالًا بين هذا الفعل، وما سبق ذكره في الجهة السابقة، ألفيناها تجري على نسقٍ واحد، والعلاقة البناء كما ذكرنا سابقًا، فقيس تجنح إلى الكسر، فاختارت الكسر في عين: (رَحِب، وبَعِد، وبَصِر،)، فعدلوا عن الضمّ إلى الكسر، وأمّا في هذه الجهة فمالوا إلى الكسر دون الفتح، كما هو الحال في: (زَهِد).

ومن خلال دراسة الجهتين اللتين اعتمدت عليهما في نسق هذا المبحث؛ يمكن القول إنّ قيسًا في باب الأسماء تميل إلى كسر (فاء): (فِعْل) وما يلحق به، أمّا في باب الأفعال فإنها تجنح إلى كسر عين: (فَعِل).

ومهما يكن من شيء فإنّ هذه الكلمات تظلّ في هذه الدائرة، ولا يمكن تعميمها؛ لاحتمال ورود ما يعارضها في أثناء هذا البحث، أو في كلمات أخرى لم نطلع عليها، وعلى كلٍّ فإنّ الاختلاف بين لغة قيس وغيرها من اللغات لا يمثل شيئًا بالنسبة للمُتّفق عليه؛ لذلك فإنّ ما يرتبط بها من تفسيرات يظلّ مُرتبطًا بحَدِّه، محصورًا في موضعه.

المبحث الرابع: العدول إلى الضم

هذا موضع من المواضع التي جنحت فيها قيسٌ إلى الضمّ، فاختاروا من اللفظين أثقلهما، فعدلوا عن الكسر والفتح والسكون، وكما ذكرنا فإنّ الأمر يُعدّ نسبيًا، فمعايير الثقل في الكلمة لا تعتمد على الحركة فقط، فثَمّة معايير أخرى لها ارتباط بثقل الكلمة وخِفّتها، لكن لَمّا اتّفق اللفظان في المعنى والحروف، واختلفا من جهة الحركة والسكون أمكن الاتكاء على ذلك، باعتباره أحد الافتراضات في هذا البحث.

واعتمادًا على الميزان الذي ارتضاه المنظرون من النحاة والصرفيّين فإنّ الاختلاف في الحركة بين اللفظين لا يستويان في الخِفّة والثقل إذا كان المعنى واحدًا،وهذا ما يقتضيه العقل والمنطق.

وبناءً على ما وقعت عليه من كلمات في التراث العربي، وما تقتضيه القسمة العقلية، فقد جاء نسق هذا المبحث على ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: العدول عن الكسر إلى الضم

ذكرنا في المبحث السابق أنّ قيسًا جَنحت في بناء: (فِعْلة) إلى الكسر دون الضمّ، ورأينا أنّ الاختلاف يجري على: (الفاء) في الأسماء، و(العين) في الأفعال.

وإذا كانت قيس اختارت في بعض ألفاظها الكسر على الضمّ، فإنّها تعكس الأمر في ألفاظ أخرى، فتجنح إلى الضمّ دون الكسر، وقد عرض ابن السكيت لشيء من هذا في باب: (فِعْلة وفُعلة)[87].

ومن ذلك أنّهم يقولون: (أُسْوة) بضمّ: (الهمزة) الخارجة من الحلق، وبسكون: (السين) الخارجة من اللسان، وهي لغة أسد وتميم، أمّا أهل الحجاز فإنّهم يعدلون إلى الكسر فيها[88].

فقرأ عاصم[89]: {أُسْوَةٌ} [الأحزاب: 21] بالضمّ، فجاءت قراءته موافقة لقيس وتميم، وقرأ الباقون بلغة أهل الحجاز، في حين نجد يحيى بن وثاب يجمع بين اللغتين فقرأ تارة بالضمّ، وأخرى بالكسر[90].

إنّ التباين الذي رأيناه عند قيس، باختيارهم الضمّ دون الكسر تارة، والكسر دون الضمّ تارة أخرى في بناء واحد يُلغي افتراض ميل قيس إلى بناء دون غيره من الأبنية، ولكنه يُقوّي أن يكون البناء نفسه هو السبب في هذا الاختلاف.

وتستمرّ قراءة عاصم في رواية أبي بكر بالضمّ، فجاءت موافقة للغة قيس وتميم، فقرأ: {وَرُضْوَانٌ} [آل عمران: 15] وقرأ الباقون: {ورِضْوانٌ} بلغة أهل الحجاز[91].

وإذا رأينا عاصم بن أبي النجود يجنح إلى الضمّ، فيقرأ بلغة قيس في هذا، فإنّك ألفيته قرأ: {بالعُدْوة} فجاءت على لغة قريش، إلا أنّك تلاحظ أنّه قرأ بالضمّ في الجميع، من رواية أبي بكر.

وإنّي حيث أذكر ذلك فلا أزعم أنّ القُرّاء يجنحون إلى بناء دون غيره من الأبنية، فالقِراءة كما ذكرنا سُنّة مُتّبعة، ويؤكّد ذلك أنّ ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب قرأوا: {بالعِدوة}، وقرأوا: {أُسْوة} بالضمّ، فجاءت قراءاتهم تارة على بناء (فِعْلة)، وتارة على بناء: (فُعْلة).

ومِمّا جاء على بناء: (فُعلان)، ومالت فيه قيس إلى الضمّ قولهم: (صُنْوان) و(قُنْوان)، وأهل الحجاز يقولون: (صِنْوان) و(قِنْوان)، فالتقت: (القاف) الخارجة من وسط اللسان، و(الصاد) الخارجة من طرفه مع: (النون).

أمّا بنو تميم وضبّة، فهم -وإن كانوا يجنحون إلى الكسر في: (صِنوان) و(قِنْوان) كأهل الحجاز- يُبدلون: (الياء) (واوًا) في: (قِنْوان) فيقولون: (قِنْيان)[92].

وقرأ الجمهور بلغة أهل الحجاز، وقرأ الأعرج في رواية عنه، والسلمي عن علي بن أبي طالب، والأعمش والخفاف عن أبي عمرو، والمطوعي: {قُنْوَانٌ} [الأنعام: 99] بلغة قيس[93].

وثمّة لغة ثالثة لم أعرف لها طريقًا: {قَنْوان}، وقرأ بها الأعرج في روايةٍ أخرى، وكذا هارون عن أبي عمرو[94].

أمّا {صُنْوَانٌ} الجارية على لغة قيس فقرأ بها السلمي، وزيد بن علي، وابن مصرف[95]، وحفص عن عاصم في بعض ما روي عنه[96]، وقرأ العامة بالكسر[97].

وكما رأيت فإنّ عاصمًا -وإن كان قد جنح إلى الضمّ في {رُضوان} من طريق أبي بكر- لم يستمرّ في بناء: (فعلان) على الضمّ، فقرأ بلغة أهل الحجاز {قِنْوَانٌ}، وقرأ {صُنْوَانٌ} من طريق حفص في بعض ما رُوي عنه، فيثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنه لا أثر للبناء ولا الميل إلى لغة دون الأخرى عند القراء.

الحالة الثانية: العدول عن الفتح إلى الضم

رأينا في الحالة السابقة كيف عدلت قيس إلى الكسر دون الضمّ، ولا يخفى عليك أنّ هذا العدول لا يمثّل ميلًا كبيرًا على اعتبار أنّ الكسر وسط بين الضمّ والفتح في ميزان الثقل، أمّا في هذا الوجه فقد اختارت قيس أثقل الحركات دون أخفّها، فجنحت إلى الضمّ دون الفتح.

ومن ذلك أنّ قيسًا وأسدًا وتميمًا يقولون للفترة التي بين الحلبتين: (فُواق)[98] بضمّ: (الفاء) أمّا أهل الحجاز فإنّهم يفتحونها[99]، ووزن (فُواق): (فُعال) فالتقت: (الفاء والواو) الخارجة من الشفتين، فقوم يضمّون وآخرون يفتحون.

فقرأ حمزة، والكسائي، ويحيى بن وثاب، والأعمش[100] {فَوَاقٍ} [ص: 15] بلغة قيس، وقرأ الباقون بلغة أهل الحجاز.

وإذا تجاوزنا الخلاف الذي ذكره بعض المتقدمين في المعنى[101]، واعتبرنا أنّ المعنى واحد، ألفيناهما لغتين فصيحتين[102] قُرئ بهما في السبعة.

وقد عقد ابن السكيت بابًا في هذا ونظائره سمّاه: (الفَعال والفُعال) بمعنى واحد، عرض فيه لبعض الكلمات التي جاءت على هذا البناء بين الفتح والكسر، كال(خَشاش والخُشاش، والغَواث والغُواث، والنَخاع والنُخاع)...[103].

إنّ الاختلاف في الحركة بين اللغات قد لا يُحمل على المعنى الواحد، فربّما تأوّله المنظرون من النحويين والصرفيين على معانٍ مختلفة، وحملوه على أبنية متعدّدة، ومن ذلك أنّ بعض قيسٍ يقولون: توبة نُصوحًا، وأهل الحجاز يقولون: (توبة نَصوحًا)[104].

فقرأ خارجة عن نافع، وأبو بكر عن عاصم {نُصُوحًا} [التحريم: 8] وقرأ الباقون بالفتح[105]، فحُملت قراءة الفتح على أنّه من المصدر فكما تقول: (قعد قعودًا، وجلس جُلوسًا)، فكذلك تقول: (نَصح نُصوحًا)[106]، وأمّا من قرأ: {نَصُوحًا}، فإنّ المراد المبالغة، و(فَعول) من صيغها، وحُذفت: (التاء) منها، والأصل توبة ناصحة، فعدلوا من: (فاعلة) إلى: (فعول)؛ لضرب من المبالغة[107].

ولو حُمل التغيير على اختلاف اللغات لجاز، وقد رأيناهم في زماننا هذا يقولون: للصَبور: (صُبور)، والله أعلم.

ولم يقتصر العدول عند قيس عن الفتح إلى الضمّ على الأسماء فقط، بل شمل الأفعال كذلك، ومن ذلك: أنّهم يقولون: (اجنُح) بالضمّ، وبنو تميم يميلون إلى الفتح، فيقولون: (اجنَح)[108]،

فقرأ الأشهب العقيلي: {فَاجْنُحْ}، [الأنفال: 61]، وقرأ الباقون: {فاجْنَح}[109]، والاختلاف بين اللغتين كما ترى يجري في عين: {إفْعل) وعدّها الزبيدي من القراءات الشاذّة[110]، ووافقه الشهاب الخفاجي في ذلك[111]، فإن كانا يريدان الشذوذ من حيث اللغة ففيه نظر، فهي لغة حكاها أبو زيد[112]، وأيضًا فإنّ الضمّ في الفعل اللازم أقيس من الكسر[113].

وربما يقع الاختلاف بين اللغتين فينجرّ ذلك على أصل الباب؛ ليكون موافقًا للقياس، ومن ذلك أنّ قيسًا وتميمًا يقولون: (يركُن)[114]، فيكون ماضيه: (رَكَن)؛ ليجري على باب: (فَعَل يَفْعُل) كـ(قَتَل يَقْتُل)، أمّا أهل الحجاز وبنو أسد، فإنّهم يُجرونه على باب: (فَعِلَ (يَفْعَل)، قالوا: (يرَكَن)، فيكون ماضيًا لـ(رَكِن).

فقرأ الأشهب وقتادة وطلحة، وأبو عمرو في روايةٍ عنه[115] {تَرْكُنُوا} [هود 113] بلغة تميم وقيس، وقرأ الباقون بالفتح، بلغة أهل الحجاز.

وإنّما ذكرنا هذا من جهة العدول عن الفتح إلى الضمّ؛ لأنّ القراءة جاءت بهما، وإنّما حُمل الماضي على المضارع؛ لأن القياس يجري على المسموع، والمسموع ورد في المضارع.

إنّ تردُّدَ: (نصوح) بين المصدرية والمبالغة، و(يركُن) بين بناء: (فَعِل يَفْعَل)، و(فَعَل يَفْعُل) يجعل اختلاف قيس عن غيرها من القبائل في الحركة والسكون مرتبطًا بصورة البناء، وهذا التفسير رأيناه يجري معنا في جميع المباحث السابقة، وهذا التفسير لا يجري بالضرورة على كلّ لفظة جنحت فيها قيس إلى كلمة، فربما كان هناك تفسير خاصّ في موضع معيّن؛ لارتباطه بقواعد وضعها المنظرون من أهل اللغة.

الحالة الثالثة: العدول عن الضم إلى السكون

عرضنا في بداية هذا البحث صورًا من عدول قيس عن الضمّ إلى السكون، فكان ذلك العدول عن الأثقل إلى الأخفّ، وفي ختام هذا البحث نعرض لصورة أخرى تتعارض مع الصورة الأولى في هذا البحث.

إنَّ ميل قيس عن الضمّ إلى السكون يُمثّل الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل، وهذا يعني استبعاد أن يكون للخِفّة والثقل دور في عدول قيس إلى الحركة أو السكون، وهو ما ثبت وسبق ذكره في المباحث السابقة، ومن ذلك أنّ قيسًا يقولون: (الضَبْع)، فيسكنون الباء، التي في موضع العين، أمّا تميم فيميلون إلى الضمّ فيقولون: (الضَبُع).

وهو اسم ثلاثي بزنة: (الفَعل)، فالتقت: (الباء) الخارجة من الشفتين مع العين الخارجة من وسط الحلق.

ورغم أنّ المخرج لم يثبت أنّ له أثرًا واضحًا في عدول قيس إلى الحركة، فإننا نلاحظ أنّ الكلمات التي عدلت فيها قيس عن الضمّ إلى السكون كان الحرف الذي اختارت تسكينه أبعد عن الشفة بالنسبة للحرف الذي يلي الحركة، فـ(اللام) في: (الظُلْمات) تخرج من حافة اللسان، والميم كما ترى تخرج من الشفتين، ومثلها (الراء والفاء) في: (الجُرْف) و(الغُرْفات) فـ(الراء) تخرج من طرف اللسان، و(الفاء) تخرج من الشفتين، أمّا: (الحُجْرات)، فإنّ: (الجيم والراء) -وإن كانا يخرجان من اللسان- فإنّ الراء وهي الحرف الذي يلي السكون أقرب إلى الشفتين من الجيم؛ لأن الجيم تخرج من وسط اللسان، والراء تخرج من طرفه.

وكما رأيت فإنّ السكون وقع بين حرفين الثاني منهما من حروف الشفة أو أقرب من الآخر إليها، أمّا الحرف الذي تحرّك أو قُل: الذي قبل الحركة إذا اعتبرنا أنّ السكون أو الحركة تاليان للحرف، وهو الأمر الذي يحدث كتابيًا بواسطة الحاسوب، فإنّك تكتب الحركة أو السكون بعد الحرف المراد تسكينه أو تحريكه، وفي المقابل فإنّنا نجد قيسًا تجنح إلى تحريك الحرف إذا كان أقرب إلى الشفة، وكان الحرف الذي يلي الحركة أبعد عنها وهذا عكس ما سبق.

ألا ترى أنّ (الباء) تخرج من الشفتين، وهي أوّل الحرفين؟ أمّا: (العين) فتخرج من وسط الحلق، وهي الحرف التالي للحركة كما ترى.

وأودّ التنبيه على أنّ هذا التفسير يظلّ مرتبطًا بما وقع من أوجه الاختلاف عند قيس في العدول عن الضمّ إلى السكون، أو العكس، ولا يمكن تعميمه إلا بعد إجراء اختبار لألفاظ أخرى في غيرها من اللغات.

الخاتمة:

بعد أن تناولنا صورًا من اختلاف قيس عن غيرها من القبائل في الحركة والسكون، وعرضنا ذلك على القراءات القرآنية، ثبت أنّ هذا الاختلاف يشمل أضرب الكلمة المختلفة، فتنوّعت أوجه الاختلاف بين الأسماء والأفعال والحروف، بل تجاوز ذلك ليشمل ما وقع فيه الاختلاف كأسماء الأفعال والأدوات، وغيرها.

وفي ضوء أسئلة البحث وافتراضاته يمكن إبراز أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث فيما يلي:

ثبت أنّ الألفاظ التي وقع فيها الاختلاف بين لغة قيس وغيرها من اللغات تجري في ضوء القراءات القرآنية، وأنّ لها ارتباطًا وسندًا مُتصلًا بالنبي ﷺ، وأمّا بعض الألفاظ التي لم تثبت بها قراءة، فإمّا أنّها لم ترِد في القرآن الكريم بأي لُغة أصلًا، وإما أن لها نظيرًا يمكن إلحاقها به، ومع ذلك فإنّ تلك الألفاظ قليلة بالنسبة إلى ما وردت به قراءة.

جاءت تلك الألفاظ في إطار القراءات المتواترة والشاذة، فقرأ الجمهور تارة بلغة قيس، وتارة أخرى بلغة تميم وأهل الحجاز.

لم ترتبط لغة قيس بقارئ من القراء، فلم نرَ من خلال هذا البحث قارئًا يجنح إلى لغة دون أخرى، بل جاءت قراءة بعض القراء بوجهين ولغتين مُختلفتين، وهذا يُثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن اللهجة ليس لها دور في ميل قارئ إلى قراءة دون أخرى؛ لذلك فإنَّ العلاقة بين اللغة والقراءة ليست تأثّرية، بل تبادليّة، فالوجه اللُغوي شرطٌ لصحّة القراءة، والقراءة تَعضُد اللهجة وتقوّيها.

لم تكن الخِفّة والثقل تفسيرًا واضحًا ودقيقًا يُعتمد عليه في عدول قيس عن الحركة أو السكون، فقد رأينا أمثلة لاختيارهم الوجه الأثقل على الوجه الأخفّ، والعكس صحيح.

كان للمخرج أثر عند قيس في اختيارهم الضمّ على السكون أو العكس، إلّا أنّ ذلك يظلّ مرتبطًا بموضعه، ولا يمكن تعميمه على باقي الحركات.

إنَّ ارتباط الكلمة بصورة البناء هو التفسير الذي يراه الباحث منسجمًا مع معظم الكلمات التي تناولناها. وقد ثبت ذلك من خلال دراسة صور مختلفة وأوجه متنوعة لاختلاف لغة قيس عن غيرها من اللغات من جهة الحركة والسكون.

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة أثر قُرب الحرف أو بُعده عن الشفتين في العدول عن الضمّ إلى السكون أو العكس، في لغات أخرى، فربما تكون علة معتبرة فيحسن حينئذ تعميمها.

كما يوصي الباحث بدراسة أوجه الاختلاف الأخرى بين قيس وغيرها من اللغات، كالتشديد والتخفيف، والإشمام والإمالة، والهمز والإبدال.

الهوامش والإحالات:

(1) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 318/1. الأزهري، معاني القراءات: 465/1.
(2) الفارابي، معجم ديوان الأدب: 262/1. "ما تَجَرَّفَتْهُ السُّيول من الأَنهار والأَودية".
(3) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 72/1.
(4) يُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 221/4. أبو حيان، البحر المحيط: 104/5.
(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 324/1.
(6) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 72/1.
(7) يُنظر: نفسه، الصفحة نفسها.
(8) في رواية أبي بكر.
(9) في رواية ابن فليح.
(10) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 174/1. الأزهري، معاني القراءات: 188/1.
(11) يُنظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 91/1. ابن زنجلة، حجة القراءات: 120/1.
(12) يُنظر: ابن عطيه، تفسير ابن عطية: 4/ 422. أبو حيان، البحر المحيط: 273/7.
(13) قرأ حمزة: (الغُرْفة). يُنظر: ابن مجاهد، في القراءات السبعة: 530/1. الأزهري، معاني القراءات: 296/2.

(14) قرأ ابن وثاب: (الغُرَفة). يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 273/7.

(15) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 56/1. المغربي، الكامل في القراءات: 481/1.

(16) وقد عقد ابن السكيت بابًا في هذا، سمّاه باب: فُعْلَة وفُعُلَة عرض فيه شيئًا ممّا جاء بالتخفيف والتثقيل، يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 118/1.

(17) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 579/3. السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 221/2.

(18) يُنظر: المبرد، المقتضب: 187/2. ابن السراج، الأصول: 361/3، و450/3، و430/4. ابن الوراق، العلل في النحو: 347/1.

(19) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 72/1.

(20) يُنظر: الجوزي، زاد المسير: 145/4. السمين الحلبي، الدر المصون: 6/10.

(21) يُنظر: ابن جني، الخصائص: 40/3. الجوهري، الصحاح: 2099/5.

(22) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 56/1.

(23) المغربي، الكامل في القراءات: 529/1.

(24) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 94/4. الفراء، لغات القرآن: 41/1.

(25) يُنظر: ابن مجاهد، في القراءات السبعة: 192/1. ابن خالويه، الحجة في القراءات: 103/1.

(26) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 118/1.

(27) يُنظر: نفسه: 93/1- 94.

(28) الفراء، لغات القرآن: 40/1.

(29) يُنظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(30) النحاس، إعراب القرآن: 151/1.

(31) يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 34/2. أبو حيان، البحر المحيط: 644/1.

(32) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن: 151/1. أبو حيان، البحر المحيط: 103/3.

(33) يُنظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال: 9/1. ابن مالك، شرح التسهيل: 446/3. أبو حيان، التذييل والتكميل: 153/10.

(34) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 485/4.

(35) يُنظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(36) الزجاج، معاني القرآن: 397/1.

(37) يُنظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال: 9/1.

(38) يُنظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: 2597/5.

(39) الفراء، لغات القرآن: 124/1.

(40) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن: 297/1. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 321/2.

(41) يُنظر: الفارسي، المسائل الحلبيات: 121/1.

(42) الفراء، لغات القرآن: 110/1.

(43) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة: 114/3.

(44) يُنظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(45) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 80/1.

(46) ووافقهم ابن محيصن.

(47) ووافقهم الحسن.

(48) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 379/1. ابن جني، الإتحاف: 357/1.

(49) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 97/1.

(50) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 121/2. ابن خالويه، الحجة في القراءات: 215/1. ابن جني، الخصائص: 38/3.

(51) الأزهري، معاني القراءات: 91/2.

(52) الفراء، لغات القرآن: 66/1.

(53) يُنظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(54) يُنظر: الزمخشري، الكشاف: 275/6. أبو حيان، البحر المحيط: 386/8.

(55) يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 595/10.

(56) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 387/8.

(57) يُنظر: نفسه: 359/10.

(58) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 71/1.

(59) "السفر البعيد". الفارابي، معجم ديوان الأدب: 37/3.

(60) يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 53/6.

(61) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 71/1.

(62) يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان: 389/13.

(63) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 115/1.

(64) ينظر: المصباح المنير: 398/2.، وفي السيوطي، المزهر277/2: العَدوة بفتح العين لأهل الحجاز، والضمّ لتميم، وربما يكون خطأ من النساخ، وهو مخالف لما في المصباح؛ إلا إن كانت قريشًا تفردّت عن قبائل الحجاز، فوافقت لغة تميم بالضمّ.

(65) يُنظر: السيوطي، المزهر: 277/2.

(66) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 306/1. الأزهري، معاني القراءات: 1/ 440.

(67) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 71/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 53/6.

(68) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 75/1. ابن جني، المحتسب: 327/1.

(69) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 204/3. المغربي، الكامل في القراءات: 573/1.

(70) يُنظر: الزمخشري، الكشاف: 47/3. السمين الحلبي، الدر المصون: 53/6.

(71) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 93/1، الأزهري، تهذيب اللغة: 126/12.

(72) يُنظر: البناء، الإتحاف: 388/1.

(73) يُنظر: الفراء، لغات القرآن 71/1.

(74) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 25/5.

(75) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 131/1. الأخفش، معاني القرآن: 180/1.

(76) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 30/1.

(77) يُنظر: الأزهري، معاني القراءات: 197/1. الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 292/2.

(78) يُنظر: البَندنيجي، التقفية: 376/1.

(79) يُنظر: كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب: 512/1.

(80) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 63/1.

(81) يُنظر: نفسه: 77/1. الحميري، شمس العلوم: 2791/5.

(82) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 367/1. الزمخشري، الكشاف: 394/3.

(83) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 428/5.

(84)فقالوا :مَخِضت.

(85) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 89/1.

(86) يُنظر: الزمخشري، الكشاف: 13/4. الجوزي، زاد المسير: 125/3.

(87) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 115/1.

(88) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 117/1. الفراء، معاني القرآن: 339/2. البناء، الإتحاف: 453/1.

(89) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 339/2. ابن مجاهد، في القراءات السبعة: 520/1. الداني، جامع البيان: 1493/4.

(90) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 339/2.

(91) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 47/1. الداني، جامع البيان: 262/6.

(92) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 62/1، 77/1. أبو حيان، البحر المحيط: 188/4.

(93) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 193/4.

(94) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 223/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 72/5، البناء، الإتحاف: 270/1.

(95) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 351/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 14/7.

(96) يُنظر: ابن مجاهد، في القراءات السبعة: 356/1. ابن مهران، المبسوط: 251/1.

(97) يُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 6/5. السمين الحلبي، الدر المصون: 14/7.

(98) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 107/1.

(99) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 123/1.

(100) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 400/2. ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 552/1.

(101) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة: 254/9. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 304/1.

(102) يُنظر: ابن سلام، غريب الحديث: 177/4.

(103) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 107/1.

(104) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 141/1.

(105) يُنظر: ابن مجاهد، في القراءات السبعة: 641/1. الأزهري، معاني القراءات: 77/3.

(106) يُنظر: الأزهري، معاني القرآن للفراء: 168/3.

(107) يُنظر: الحجة في القراءات: 349/1. الأزهري، معاني القراءات: 77/3.

(108) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 548/2. أبو حيان، البحر المحيط: 509/4.

(109) يُنظر: الأنباري، المذكر والمؤنث: 486/1. ابن عطية، المحرر الوجيز: 548/2.

(110) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس: 348/6.

(111) يُنظر: الخفاجي، حاشيته على البيضاوي: 288/4.

(112) يُنظر: ابن سلام، الغريب المصنف: 603/2.

(113) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 281/1.

(114) يُنظر: الفراء، لغات القرآن: 76/1. ابن السكيت، إصلاح المنطق: 211/1.

(115) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 329/1. أبو حيان، البحر المحيط: 268/5.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
2) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
3) الأزهري، محمد بن أحمد، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، 1991م.
4) الأنباري، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، 1981م.
5) البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006م.

6) البَندنيجي، اليمان بن أبي اليمان، التقفية في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، 1976م.
7) الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
8) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، 1999م.
9) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1957م.
10) الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، 2001م.
11) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
12) الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999م.
13) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
14) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 2010م.
15) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، دار الشروق، بيروت، 1979م
16) الخفاجي، أحمد بن محمد، عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د.ت.
17) الداني، عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، 2007م.
18) الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
19) ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، دار الرسالة، بيروت، د.ت.
20) الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997م.
21) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
22) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2002م.
23) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق، 2013م.
24) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس، 1996م.
25) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1964م.
26) سيبويه، عمر بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
27) السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م.
28) السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
29) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2008م.

30) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
31) الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، 1993م.
32) الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1987م.
33) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، معجم ديوان الأدب، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 2003م.
34) الفراء، يحيى بن زياد، كتاب فيه لغات القرآن، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، المملكة العربية السعودية، 2015م.
35) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
36) الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، 1993م.
37) الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1987م.
38) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
39) ابن القطاع، علي بن جعفر، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
40) كراع النمل، علي بن الحسن، المنتخب من غريب كلام العرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1999م.
41) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الرياض، 1990م.
42) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1994م.
43) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، دار المعارف، مصر، 1980م.
44) المغربي، يوسف بن علي، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، القاهرة، 2007م.
45) ابن مهران، أحمد بن الحسين، المبسوط في القراءات العشر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
46) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، القاهرة، دار السلام، 2007م.
47) ابن الوراق، محمد بن عبد الله، العلل في النحو، دار الفكر، دمشق، 2005م.

Arabic References

1) al-ʾAḫfaš, Saʿīd Ibn Musʿidah, Maʿānī al-Qurʾān, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1990.
2) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Tahḏīb al-Luġah, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.

3) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Maʿānī al-Qirāʾāt, Markaz al-Buḥūṯ fī Kullīyat al-Ādāb, Ǧāmiʿat al-Malik Suʿūd, al-Suʿūdīyah, 1991.
4) al-ʾAnbārī, Muḥammad Ibn al-Qāsim, al-Muḏakkar & al-Muʾannaṯ, Lağnat Iḥyāʾ al-Turāṯ, al-Maǧlis al-ʾAʿlá lil-Šuʾūn al-Islāmīyah, Wizārat al-ʾAwqāf, Miṣr, 1981.
5) al-Binā', 'Aḥmad Ibn Muḥammad, Itḥāf Fuḍalā' al-bashar fī al-Qirā'āt al-Arbaʿah ʿAshar, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Lubnān, 2006.
6) al-Bandanyǧī, al-Yamān Ibn ʾAbī al-Yamān, al-Taqfīyah fī al-Luġah, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baġdād, 1976.
7) al-Ṯaʿlabī, ʾAḥmad Ibn Muḥammad, al-Kašf & al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.
8) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān Ibn Ǧinnī, al-Muḥtasib fī Tabyīn Wuǧūh Šawāḏ al-Qirāʾāt &al-ʾIḍāḥ ʿanhā, Wizārat al-ʾAwqāf, al-Maǧlis al-ʾAʿlá lil-Šuʾūn al-Islāmīyah, Miṣr, 1999.
9) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, al-Ḫaṣāʾiṣ, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1957.
10) al-Ǧawzī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʿAlī, Zād al-Musaīar fī ʿIlm al-Tafsīr, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.
11) al-Ǧawharī, ʾIsmāʿīl Ibn Ḥammād, al-Ṣiḥāḥ, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 1987.
12) al-Ḥimyarī, Našwān Ibn Saʿīd, Šams al-ʿUlūm & Dawāʾ Kalām al-ʿArab mina al-Kulūm, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Bayrūt, 1999.
13) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf al-ʾAndalusī, al-Baḥr al-Muḥīṭ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1993.
14) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Taḏyīl &al-Takmīl, Dār Kunūz ʾIšbīlīyā lil-Našr &al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 2010.
15) Ibn Ḫālawayh, al-Ḥusayn Ibn ʾAḥmad, al-Ḥuǧǧah fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, Dār al-Šurūq, Bayrūt, 1979.
16) al-Ḫafāǧī, ʾAḥmad Ibn Muḥammad, ʿInāyat al-Qāḍī & Kifāyat al-Rāḍī ʿalá Tafsīr al-Bayḍāwī, Dār Ṣādir, Bayrūt, N. D.
17) al-Dānī, ʿUṯmān Ibn Saʿīd, Ǧāmiʿ al-Bayān fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, Ǧāmiʿat al-Šāriqah, al-Imārāt, 2007.

18) al-Zaǧǧāǧ, ʾIbrāhīm Ibn al-Sirrī, Maʿānī al-Qurʾān & ʾIʿrābuh, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1988.
19) Ibn Zanǧalah, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, Ḥuǧǧat al-Qirāʾāt, Dār al-Risālah, Bayrūt, N. D.
20) al-Zamaḫšarī, Maḥmūd Ibn ʿAmr, al-Kaššāf ʿan Ḥaqāʾiq Ġawāmiḍ al-Tanzīl, Maktabat al-ʿUbaykān, al-Suʿūdīyah, 1997.
21) Ibn al-Sarrāǧ, Muḥammad Ibn al-Sirrī, al-ʾUṣūl, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1996.
22) Ibn al-Sikkīt, Yaʿqūb Ibn ʾIsḥāq, ʾIṣlāḥ al-Manṭiq, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2002.
23) al-Samīn al-Ḥalabī, ʾAḥmad Ibn Yūsuf, al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn, Dār al-Qalam, Dimašq, 2013.
24) Ibn Sallām, ʾAbū ʿUbayd al-Qāsim, al-Ġarīb al-Muṣannaf, al-Maǧmaʿ al-Tūnisī lil-ʿUlūm & al-Ādāb & al-Funūn, & Dār Saḥnūn, Tūnis, 1996.
25) Ibn Sallām, ʾAbū ʿUbayd al-Qāsim, Ġarīb al-Ḥadīṯ, Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUṯmānīyah, Ḥaydar Ābād al-Dikn, 1964.
26) Sībawayh, ʿUmar Ibn ʿUṯmān, al-Kitāb, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1988.
27) al-Sīrāfī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ ʾAbyāt Sībawayh, Maktabat al-Kullīyāt al-ʾAzharīyah, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah &al-Našr &al-Tawzīʿ, al-Qāhirah, 1994.
28) al-Sīrāfī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2008.
29) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, al-Muzhir, Maktabat Dār al-Turāṯ, al-Qāhirah, 2008.
30) Ibn ʿAṭīyah, ʿAbdalḥaqq Ibn Ġālib, al-Muḥarrir al-Waǧīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.
31) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad, al-Ḥuǧǧah lil-Qurrāʾ al-Sabʿah, Dār al-Maʾmūn lil-Turāṯ, Dimašq-Bayrūt, 1993.
32) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad, al-Masāʾil al-Ḥalabīyāt, Dār al-Qalam lil-Ṭibāʿah &al-Našr &al-Tawzīʿ, Dimašq, 1987.
33) al-Fārābī, ʾIsḥāq Ibn ʾIbrāhīm, Muʿǧam Dīwān al-ʾAdab, Mūʾassasat Dār al-Šaʿb lil-Ṣiḥāfah &al-Ṭibāʿah & al-Našr, al-Qāhirah, 2003.
34) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Ziyād, Luġāt al-Qurʾān, ed. Ṣalāḥ al-Dīn al-Munaǧid, Maṭbaʿat al-Risālah, al-Qāhirah, 1946.

35) al-Farrā', Yaḥyá Ibn Ziyād, Kitāb fīhi Lughāt al-Qur'ān, ed. Jābir Ibn ʿAbd Allāh al-Sarīʿ, al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, 2015.

36) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad, al-Ḥuğğah lil-Qurrāʾ al-Sabʿah, Dār al-Maʾmūn lil-Turāṯ, Dimašq-Bayrūt, 1993.

37) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad, al-Masāʾil al-Ḥalabīyāt, Dār al-Qalam lil-Ṭibāʿah &al-Našr &al-Tawzīʿ, Dimašq, 1987.

38) al-Fayyūmī, al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Ġarīb al-Šarḥ al-Kabīr, ed. ʿAbdalʿaẓīm al-Šinnāwī, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, N. D.

39) Ibn al-Qaṭṭāʿ, ʿAlī Ibn Ğaʿfar, Kitāb al-ʾAfʿāl, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1983.

40) Kurāʿ al-Naml, ʿAlī Ibn al-Ḥasan, al-Muntaḫab min Ġarīb Kalām al-ʿArab, Maʿhad al-Buḥūṯ al-ʿIlmīyah &Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʾIslāmī, Ğāmiʿat Umm al-Qurá, al-Suʿūdīyah, 1999.

41) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Tashīl, Dār Hağar lil-Ṭibāʿah &al-Našr &al-Tawzīʿ & al-ʾIʿlām, al-Riyāḍ, 1990.

42) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Maṭbaʿat al-ʾAhrām al-Tiğārīyah, al-Qāhirah, 1994.

43) Ibn Muğāhid, ʾAḥmad Ibn Mūsá, al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt, Dār al-Maʿārif, Miṣr, 1980.

44) al-Maġribī, Yūsuf Ibn ʿAlī, al-Kāmil fī al-Qirāʾāt &al-ʾArbaʿīn al-Zāʾidah ʿAlayhā, Mūʾassasat Samā lil-Tawzīʿ &al-Našr, al-Qāhirah, 2007.

45) Ibn Mahrān, ʾAḥmad Ibn al-Ḥusayn, al-Mabsūṭ fī al-Qirāʾāt al-ʿAšar, Maǧmaʿ al-Luġah al-ʿArabīyah, Dimašq, 1981.

46) Nāẓir al-Ğayš, Muḥammad Ibn Yūsuf, Tamhīd al-Qawāʿid, al-Qāhirah, Dār al-Salām, 2007.

47) Ibn al-Warrāq, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, al-ʿIlal fī al-Naḥw, Dār al-Fikr, Dimašq, 2005.